قراءة في الواقع الاقتصادي العراقي: من الرؤية إلى رسم خارطة الطريق لبناء اقتصاد مستدام

بسام أديب جيلميران

11 كانون الثاني 2026

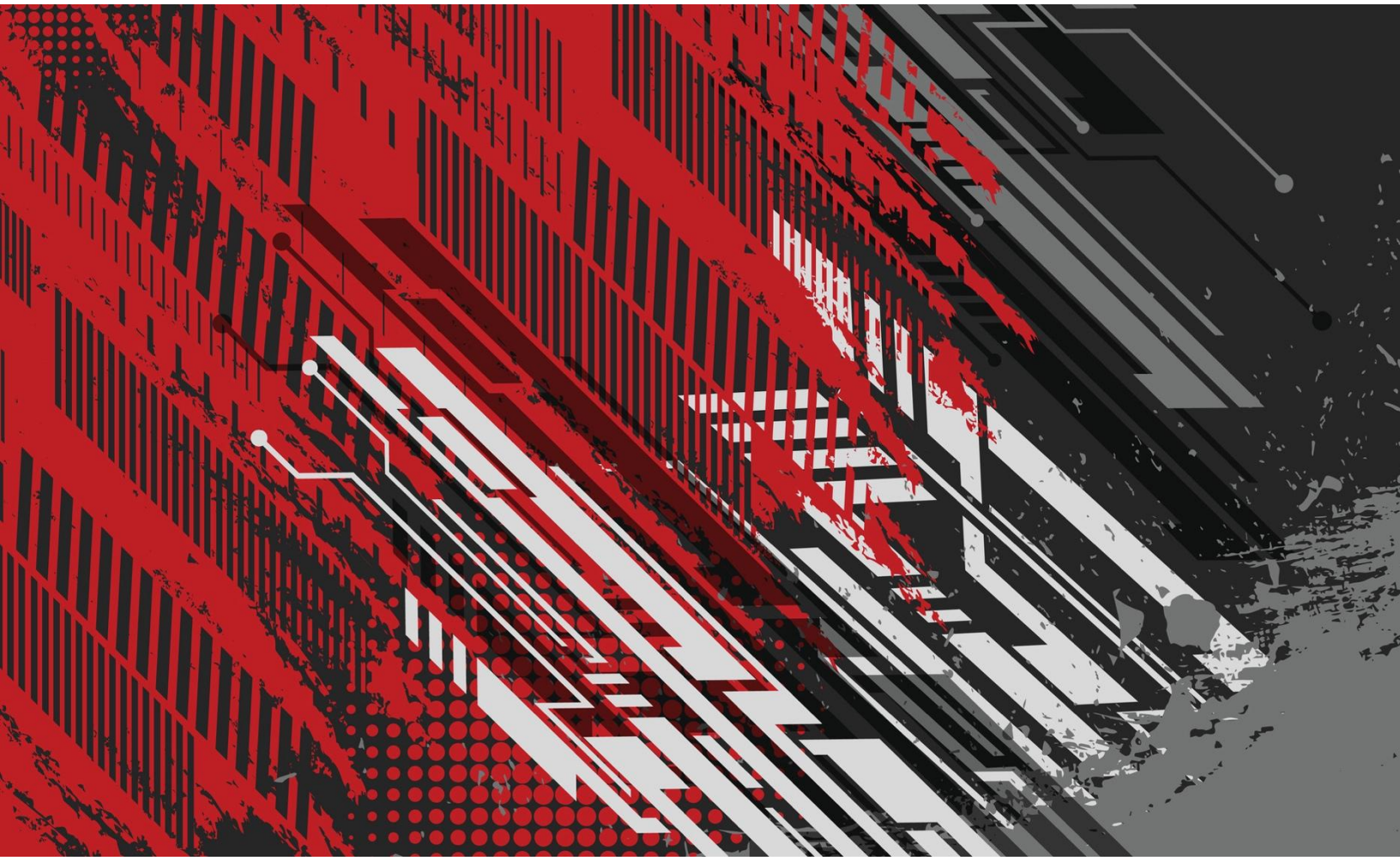

حقوق النشر محفوظة © 2025 | iraqieconomists.net | info@iraqieconoists.net | الهاتف: ٠٠٩٦٤٧٨٦٦٢٩٦٦٠٠+ | منذ عام ٢٠٠٩

قراءة في الواقع الاقتصادي العراقي: من الرؤية إلى رسم خارطة الطريق لبناء اقتصاد مستدام

(المقالة الثالثة من سلسلة «قراءة في الواقع الاقتصادي العراقي)

مقدمة

استكمالًا للمقالتين السابقتين، "قراءة في الواقع الاقتصادي العراقي: بين إرث الريع وأمل الإصلاح "و "قراءة في الواقع الاقتصادي العراقي: من الإرث إلى الرؤية"، واللتين عرضت فيهما رؤيتي لواقع الاقتصاد العراقي أولًا، ثم انتقلت لاحقًا إلى وضع ملامح رؤية وطنية موحّدة لمستقبله، أكمل اليوم واواصل هذا المسار في مقالة ثالثة تهدف إلى الانتقال من الرؤية إلى التخطيط والتنفيذ.

لقد حظيت المقالتان السابقتان بتفاعل واسع وبنّاء من قِبل الأصدقاء والمهتمين بالشأن الاقتصادي، الذين قدّموا ملاحظاتهم وتطلعاتهم بروح توافقية، عكست رغبة مشتركة في تشخيص التحديات ووضع الأطر العملية لبناء اقتصاد متين يليق ببلد بحجم العراق .وانطلاقًا من هذا التفاعل، برزت الحاجة إلى الغوص أكثر في الحقائق والإحصائيات المستقاة من مصادر رسمية وعالمية، والتي تعكس بوضوح مؤشرات الاقتصاد العراقي خلال الأعوام الأخيرة والتي تحدد ملامح الواقع الراهن .ولذلك وعلى هذا الأساس وقبل ان أقوم برسم الخطوط العريضة لخارطة الطريق لبناء اقتصاد عراقي مستدام فسوف أعمل من خلال هذه المقالة على استعراض سريع لهذه المؤشرات الاقتصادية العراقية ومن ثم سوف أعمل على مقارنة هذه الأرقام بما يجب أن يكون عليه الحال في ظل اقتصاد متنوع ومستدام، لتكون هذه الفجوة بين *"ما هو كائن "*و *"ما يجب أن يكون "*أساسًا لصياغة أهداف استراتيجية واضحة، وإعادة هيكلة المنظومة الإدارية والاقتصادية التي تقود عملية التنمية، بما يضمن استدامة النمو والعدالة الاجتماعية.

الواقع بالأرقام

ملاحظة :جميع الأرقام الواردة في هذه المقالة بالدولار الأمريكي. وفي حال كانت هناك أرقام محولة من الدينار العراقي فقد تم ذلك وفق سعر الصرف (1,300 دينار = 1 دولار).

مؤشر	2023 (فعلي)	2024 (تقديري)	2025 (توقعي)	الملاحظات
عدد السكان (مليون نسمة)	44.5	46	47	نمو سكاني سنوي ~2.2%
الناتج المحلي الإجمالي (مليار $)	264	258	270	تذبذب مرتبط بأسعار وإنتاج النفط
نمو الناتج المحلي(%)	4.2		3.5	انخفاض 2024 بسبب تقليص إنتاج النفط
إنتاج النفط (مليون برميل/يوم)	4.35	3.95	4.20	التراجع مرتبط بالاتفاقيات مع أوبك+
مساهمة النفط في الناتج(%)	53%	50%	49%	اعتماد مرتفع على النفط
مساهمة الزراعة(%)	5.2%	5.5%	5.8%	نمو محدود
مساهمة الصناعة غير النفطية(%)	7.8%	8.0%	8.5%	ضعف في القطاع الصناعي
إجمالي الإنفاق الحكومي (مليار $)	134	141	145	تضخم إنفاقي معتمد على الإيرادات النفطية
الإنفاق على الرواتب(%)	43%	44%	44%	استنزاف للموازنة التشغيلية
الدين العام (% من الناتج)	46%	48%	47%	مستوى متوسط لكن يتأثر بأسعار النفط
متوسط دخل الفرد($)	5,930	5,670	5,800	متأثر بتقلبات النفط والتضخم

تشير الإحصاءات الاقتصادية الحديثة إلى أن العراق يعتمد وبشكل أساسي على عوائد النفط في تمويل الموازنة العامة ويواجه تحديات كبرى في تنويع مصادر الدخل، ورفع كفاءة مؤسساته العامة، وتحسين بيئة الاستثمار. هذه المؤشرات تكشف عن عدة حقائق مهمة:

- **الاعتماد المفرط على النفط**

يشكل النفط أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من 90% من إيرادات الموازنة العامة، ما يجعل الاقتصاد العراقي رهينة لتقلبات أسعار النفط العالمية وحصص الإنتاج. أي هبوط في الأسعار ينعكس فورًا على قدرة الدولة على تمويل نفقاتها، ويؤدي إلى ضغوط مالية حادة.

- **ضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية غير النفطية**

القطاعات الصناعية والزراعية في العراق تعاني من ضعف البنية التحتية، وغياب الاستثمار الكافي، وتدني الإنتاجية، مما يحد من قدرتها على المنافسة وتوليد فرص العمل. هذا الضعف يفاقم مشكلة الاعتماد على النفط، ويقلل من قدرة الاقتصاد على تحقيق نمو متوازن ومستدام.

- **تضخم الإنفاق الحكومي التشغيلي**

يشكل بند الرواتب والأجور النسبة الأكبر من الموازنة العامة، بينما يتراجع نصيب الإنفاق الاستثماري الموجه للمشاريع الإنتاجية. هذا الخلل في هيكل الإنفاق يؤدي إلى استنزاف الموارد على المدى الطويل دون بناء أصول أو قدرات إنتاجية تساهم في النمو.

- **تذبذب دخل الفرد**

يتأثر دخل المواطن العراقي بشكل مباشر بالتغيرات في أسعار وإنتاج النفط، ما يؤدي إلى عدم استقرار مستوى المعيشة وارتفاع المخاطر الاقتصادية للأسر، ويجعل التخطيط المالي للأفراد والحكومة على حد سواء أمرًا معقدًا وصعبًا.

أثر تذبذب أسعار النفط على الموازنة والعجز

إنه من الواضح كما بينه تقرير صندوق النقد الدولي (2025) أن العراق يواجه مخاطر مالية متصاعدة نتيجة تقلص الإيرادات النفطية واعتماد الموازنة العامة بشكل شبه كامل على هذا المورد. فقد ارتفع السعر التعادلي للنفط (Break-even Oil Price) اللازم لتحقيق التوازن المالي إلى أكثر من 80 دولارًا للبرميل، في حين أن الموازنة العراقية لعام 2024 بُنيت على فرضية سعر 70 دولارًا للبرميل.

هذه الفجوة البالغة 10 دولارات تقريبًا تضع المالية العامة تحت ضغط هائل، وتجعل أي تراجع إضافي في الأسعار كفيلًا برفع العجز إلى مستويات غير قابلة للاستدامة. كما حذّر التقرير من تراجع الاحتياطيات الأجنبية ميما يقلل من قدرة العراق على امتصاص الصدمات الخارجية.

وفي هذا السياق، يشير الخبير العراقي والكاتب الاقتصادي العراقي وليد خدوري وهو من الصحافيين المختصين في رصد أسواق الطاقة وشؤون النفط في مقالاته الأخيرة إلى أن النفط عالميا ورغم تراجعاته المرحلية، سيبقى مكوّنًا أساسيًا في سلة الطاقة العالمية حتى عام 2050، إذ يتوقع أن يحافظ على حصة تقارب 30% من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة، إلى جانب الغاز الطبيعي. ومع ذلك، فإن التوقعات تؤكد أيضًا تنامي الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة والنووية.

هذا يعني أن العراق يواجه معادلة صعبة: من جهة، أسعار النفط ستظل متذبذبة، مما قد يهدد الموازنات السنوية بالعجز. لذا فإن الإصلاح المالي لا يكفي أن يستند فقط إلى سياسات قصيرة الأمد لمعالجة العجز، بل يجب أن يقوم على استراتيجية موازية لتنويع مصادر الدخل غير النفطية، استعدادًا ليوم تتراجع فيه مكانة النفط تدريجيًا.

المخاطر المترتبة على استمرار النهج الحالي

إن الاعتماد المستمر على أدوات تقليدية لتمويل العجز، مثل الاقتراض الداخلي أو السحب من الاحتياطيات، يحمل في طياته مخاطر جدّية على المدى الطويل .**فالاقتراض الداخلي** يؤدي إلى تضييق السيولة المتاحة للقطاع الخاص ويزيد من مديونية الدولة للمصارف المحلية، ما يضعف قدرة هذه المصارف على تمويل المشاريع الإنتاجية. أما **السحب المتكرر من الاحتياطي النقدي**، فرغم أنه وفّر متنفسًا قصير الأمد، إلا أنه يعرّض الاستقرار النقدي للخطر ويحد من قدرة العراق على مواجهة الصدمات الخارجية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن **تأجيل الإنفاق الاستثماري** يحرم الاقتصاد من فرص خلق البنية التحتية اللازمة للنمو، ويجعل الاقتصاد أسيرًا للإنفاق الاستهلاكي فقط. ومع بقاء **النظام الضريبي ضعيفًا**، فإن الإيرادات غير النفطية ستظل محدودة، مما يضع المالية العامة في حلقة مفرغة ترتبط كليًا بأسعار النفط العالمية.

لذلك، فإن معالجة هذه المخاطر تستلزم **إعادة هيكلة شاملة للمالية العامة** تقوم على توسيع قاعدة الإيرادات غير النفطية، وتعزيز الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، وتحسين كفاءة إدارة الإنفاق،

بما يضمن الاستدامة المالية ويقلل من هشاشة الاقتصاد أمام تقلبات النفط وأهمية هذا الأمر تقودني إلى الإشارة إلى دراسة أكاديمية حديثة ومثيرة للاهتمام (د. سهام يوسف، 2025) إلى أن مفهوم العجز الأمثل يقوم على المواءمة بين حجم العجز والنمو الاقتصادي وأسعار الفائدة ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي. وبحسب هذه المعايير، فإن العجز الأمثل للعراق لا ينبغي أن يتجاوز 2.2%من الناتج المحلي الإجمالي، أي ما يعادل نحو 5.6مليار دولار سنويًا، لضمان استدامة الدين العام .

غير أن العجز الفعلي في موازنة 2024 بلغ نحو 21.5مليار دولار) أي ما يعادل 8.4%من الناتج المحلي(، وهو ما يعكس اختلالًا هيكليًا خطيرًا. وتكمن المشكلة الأكبر في أن الجزء الأعظم من هذا العجز يُموَّل لتغطية نفقات جارية (كالرواتب والدعم) بدلًا من استثمارات إنتاجية تولد عوائد مستقبلية. وهذا ما يحوّل العجز إلى عبء مديونية متفاقم يرفع كلفة خدمة الدين ويقلل من قدرة الدولة على الاستثمار في البنى التحتية والتنمية البشرية.

إن هذه التقديرات الصادرة عن مؤسسة دولية مرجعية مثل صندوق النقد تؤكد ما ذهبنا إليه في هذا المقال من أن **الإصلاح المالي في العراق لا يمكن أن يظل رهين سياسات قصيرة الأمد،** بل يتطلب وضع **استراتيجية تنويع شاملة** تعيد التوازن إلى المالية العامة عبر زيادة الإيرادات غير النفطية، وتوسيع القاعدة الضريبية، وإعادة هيكلة الإنفاق الحكومي بتقليص المكون التشغيلي غير المنتج وتوجيه الموارد نحو الاستثمار في البنى التحتية والقطاعات الإنتاجية. فبدون هذه الإصلاحات الهيكلية، فإن أي صدمة نفطية قادمة قد تكون كفيلة بخلخلة الاستقرار المالي والاجتماعي على نحو لا يمكن احتواؤه بسهولة.

ما هو كائن – وما يجب أن يكون خلال العقد القادم

إن ما حاولت هنا أن أبيّنه هو وجود خلل في المنظومة الاقتصادية، والتي إلى يومنا هذا تمكنت من الاستمرار وتلبية المقتضيات الأساسية لحاجات المجتمع العراقي في حدودها الدنيا. غير أن استمرار هذا الوضع لن يكون في المصلحة العامة، بل سينعكس سلبًا على مكونات المجتمع. ولذلك بات من الضروري وضع أهداف واضحة للاقتصاد العراقي تحقق طموحات أبناء شعبه وتضمن رفاهيته.

وللوصول إلى هذه الأهداف، يتعين رسم خارطة طريق تتضمن استراتيجيات وسياسات وآليات تنفيذ دقيقة. وكما ذكرنا في المقالة السابقة، فإن النهج الأنسب هو البدء بتحديد الأهداف الاستراتيجية الواضحة التي تمثل ما نصبو إليه. ونضع هنا الجدول التالي ليقدّم مقارنة بين الوضع الحالي للاقتصاد العراقي (2024) وما

يُستهدَف تحقيقه خلال عقد من الآن (2034)، في حال تبنّي إصلاحات عميقة قائمة على رؤية وطنية متكاملة. الهدف من هذا العرض هو تسليط الضوء على الفجوات بين الوضعين، وتمهيد الطريق لمناقشة خارطة إصلاح تنقله من واقع الاعتماد على الريع إلى اقتصاد متنوع ومستدام.

المؤشر الاقتصادي	الواقع الحالي(2024)	الهدف خلال 10 سنوات(2034)	
الناتج المحلي الإجمالي(GDP)	258 مليار دولار FREDTrading Economics	500–700 مليار دولار (زيادة مرتبة)	FRED / Trading Economics
نصيب الفرد من الناتج (دولار سنويًا)	6,074دولار FRED	12,000–14,000دولار (تحسّن ملموس في المعيشة)	FRED
نسبة مساهمة النفط في الناتج	55%تقريبًا Wikipedia	أقل من 35% (تنويع الاقتصاد الحقيقي)	Wikipedia
مساهمة القطاعات غير النفطية	45% فقط Wikipedia	65–70%رفع الإنتاج المحلي في الصناعة والخدمات	Wikipedia
معدل البطالة	13% تقريبًا Wikipedia	أقل من 7% (خلق فرص عمل جادة ومتنوعة)	World Bank
الإنفاق التشغيلي على الموازنة(%)	نحو 75% (رواتب ودعم)	أقل من 50% (تحويل الموارد إلى الاستثمار المنتج)	وزارة المالية
الإنفاق الاستثماري(%)	25% من الموازنة	أكثر من 50% (تحولات اقتصادية فاعلة)	وزارة المالية
الصادرات غير النفطية من إجمالي الصادرات	أقل من 5%	25%أو أكثر (اعتماد متزايد على الصادرات الأخرى)	World Bank
نسبة الدين العام للناتج المحلي	نحو 46 %	أقل من 25% (تعزيز الاستقرار المالي)	IMF / Wikipedia
العجز المالي/الناتج	) 8.4%مليار(21.5$	) 2.2% ≤مليار(5.6$	د. سهام يوسف(2025)

التحليل المستهدف للنمو خلال العقد القادم

إن من وجهة نظري فإن النهوض بالاقتصاد وتحقيق الرفاهية لشعبه يبدأ بالهدف النهائي وهو تحقيق معدلات دخل للأفراد بحد أدنى لا يقل عن 14,000 دولار سنويا وعلى على الرغم من إن هذا يمثل نقلة نوعية مستويات دخل الفرد العراقي إلا إنه لا يزال دون الطموح، ولكنه هدف يتطلب الوصول إليه وما يصاحب هذا الهدف هو ضرورة خفض معدلات البطالة من مستوياتها المرتفعة إلى مستويات مقبولة اجتماعيا والتي تضمن مساهمة الفرد العراقي في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والنمو المستدام .

والتحقيق هذا المستوى من دخل الفرد فهذا يقتضي مضاعفة مستوى الإنتاج المحلي يصل إلى ما **يتجاوز 500 مليار دولار** وهذا الأمر بدوره يتوجب تحوّلًا اقتصاديًا مؤسسياً مفصليًا، يبدأ بتنويع مصادر الدخل الوطني عبر تقليص هيمنة النفط وتعزيز القطاعات الإنتاجية مثل الصناعة التحويلية والخدمات الحديثة. ويتطلّب ذلك تخفيض الإنفاق التشغيلي المرتفع خاصة على الرواتب والدعم وإعادة توجيه الموارد إلى استثمارات استراتيجية تدعم النمو طويل الأمد. إن رفع دخل الفرد إلى نحو 14 ألف دولار سنويًا وتوفير فرص عمل حقيقية يعكسان نموًّا شاملًا يرتكز على إنتاج محلي قوي وتوسيع الصادرات غير النفطية، وكل ذلك ضمن إطار مالي متوازن يحافظ على الاستقرار عبر خفض نسبة الدين العام للناتج . وعليه في فإنني أجد أن العراق يقف اليوم أمام مفترقين: إما الاستمرار في دوامة الاعتماد على النفط وما يحمله من هشاشة، أو الانتقال إلى اقتصاد متنوع ومستدام يضع رفاهية المواطن في صلب أولوياته. الخيار الأول يهدد المستقبل، أما الثاني فيصنعه."

نحو خارطة طريق متكاملة

إن الفجوات الواضحة بين الواقع الراهن وما يُفترض أن يكون عليه الاقتصاد العراقي تُشكل ملامح التحوّل المنشود نحو اقتصاد متجدد يستجيب لتحديات القرن الحادي والعشرين. ولرسم خارطة الطريق المتكاملة للوصول إلى الأهداف المرجوة فيقتضي ردم هذه الفجوات وهذا لا يمكن أن يتم إلا عبر تكاتف الجهود وتلاقي العقول الوطنية المتخصصة، بعيدًا عن أي اعتبارات ضيقة لا تخدم المصلحة العامة. ومن هذا المنطلق، ستكون المقالة الرابعة استكمالًا لهذه السلسلة، إذ ستقوم على رسم خارطة طريق عملية وفاعله توضح العناصر الأساسية الواجب توافرها لضمان نجاح الإصلاح، وتضع الأسس الكفيلة بتحقيق النمو المستدام، والرفاه الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، بما يضمن لأجيال العراق القادمة بيئة صالحة تمكّنها من شق طريقها بثبات في عالم سريع التغير.

المراجع

1. **World Bank Data** – GDP per capita (Iraq & UAE) https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD
2. World Economic Outlook & Country Reports (Iraq & UAE) https://www.imf.org/en/Publications/WEO
3. **Arab News** – UAE GDP growth and non-oil sector contribution (2024)
4. **Reuters** – IMF projections for UAE economic growth (2024) https://www.reuters.com/world/middle-east/imf-says-uae-overall-real-gdp-projected-grow-4-2024-2024-05-20/
5. **U.S. Department of State** – 2024 Investment Climate Statements: Iraq
6. **Wikipedia** – Economy of Iraq & Economy of the UAE (background statistics) https://en.wikipedia.org/wiki/Economy_of_Iraq https://en.wikipedia.org/wiki/Economy_of_the_United_Arab_Emirates

الكاتب: **بسام أديب جيلميران**
استشاري – ابوظبي

عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنّية خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتباها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
WhatsApp +964 786 629 6600